رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 28 / 11 / 2023
تاريخ قبول البحث 29 / 1 / 2024
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان بعد العام 2019 (الأسباب وافاق المستقبل)

The phenomenon of political instability in Sudan after 2019

(Reasons and future prospects)

م.د. محمد محي الجنابي

Dr. Mohammed Muhi Aljanabi

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

mohmohi@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

إنَّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان بعد العام 2019 قد ارتبطت على نحو عضوي بمستقبل المعادلات السياسية وفواعلها وعناصرها، التي كانت تهدف في أصل الحراك الشعبي الي تسليم المدنيين كامل السلطة، فضلاً عن تأسيس نظاماً ديمقراطياً بمفهومه الحداثي بُغية الإستجابة للتطور البنيوي للدولة السودانية، أي بمعنى بلورة عقد اجتماعي متفق عليه أساسه مبدأ المواطنة المتساوية، لكن في الحقيقة، قد شهدت السودان أزمات متعددة بعد العام 2019 جعله ينزلق في فوضى عدم الاستقرار على المستويات المختلفة، الأمر الذي جعل السودان يسير نحو مستقبل مجهول.

الكلمات المفتاحية: "الاستقرار السياسي"، "عدم الاستقرار"، "الحكم الإنتقالي"، "السودان"

Abstract

The phenomenon of political instability in Sudan after 2019 was organically linked to the future of political equations and their actors and elements, which originally aimed for the popular movement to hand over full power to civilians, in addition to establishing a democratic system in its modern form in order to respond to the structural development of the Sudanese state, that is, the crystallization of an agreed-upon social contract. It is based on equal citizenship, but in reality Sudan witnessed multiple crises after the year 2019, which pushed Sudan to slide into the abyss in light of the chaos of instability at various levels, which pushed Sudan towards an unknown future.

Keywords:" political stability"," instability", "transitional rule", "Sudan"

المقدمة:

شهد السودان منذ فجر الإستقلال عام 1956 وحتى اليوم، أزمات متعددة جعلته يعاني من عوامل عدم الاستقرار السياسي التي تجلت مظاهرها العنيفة في الحروب والنزاعات الأهلية ، ناهيك عن ضنك العيش وغياب التنمية وإنهيار الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك إنهاك المجتمع المدني وفقدان الثقة في الأحزاب السياسية واللجوء إلى القبلية والهويات الضيقة، مما أنتج ذلك الشعور بالإغتراب تجاه الكيان السوداني الموحد، ونزيف السواعد والعقول، وفي الواقع، إنَّ تفاقم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي يعود إلى إخفاق النخب السودانية وقصور رؤاها في إنجاز المهام التأسيسية لبناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، التي تعقدت من جراء المعالجات القاصرة للأنظمة المدنية والعسكرية. التي تعاقبت على الحكم في السودان منذ الاستقلال.

ومع توالي الأعوام، ونجاح الحراك الشعبي السوداني في 11 أبريل/ نيسان 2019، في إزاحة ثالث نظام عسكري تعرفه السودان في العقود الستة الماضية، وثم السعي الى تحقيق تغييراً جوهرياً عميق الجذور يحرّر البلاد من البنية المؤسسة للنظام السياسي القديم بكل اخفاقاته الموروثة، وكذلك السعي لتأسيس مشروعاً وطنياً يسهم في بناء مجتمع ديمقراطي مُستدام يضع السودان على أعتاب مستقبل جديد، وبإزاء تلك الطموحات التي تكللت بإزاحة

نظام عمر البشير، لكن ما لبث وإنَّ برز على السطح تبعات متتالية مخيبة لتوقعات أفراد المجتمع السوداني في حدوث تغيير تلقائي يحقق تطلعاتها في التغيير وتجسيد مطالبها (حرية .. سلام .. وعدالة).

إذ احتدم الصراع مبكراً حول ترتيبات "إدارة المرحلة الإنتقالية"، وذلك بسبب وجود مجموعة من الفاعلين غير المتجانسين في إدارة تلك المرحلة من خلال شراكة تجمع القوات المسلحة السودانية مع "قوات الدعم السريع" "وقوى إعلان الحرية والتغيير"، فضلاً عن عدد كبير من الحركات والفصائل المسلحة، إذ تم ايجاد نمط معين لقيادة المرحلة الإنتقالية عبر مرحلتين، تضمن المرحلة الاول توقيع "الوثيقة الدستورية الإنتقالية" بين المجلس العسكري" "وقوى إعلان الحرية والتغيير:، بينما اكتملت الثانية في أكتوبر من عام 2020 بتوقيع اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة السودان الإنتقالية التي تشكلت بعد العام 2019 وعدد من الفصائل المسلحة.

وبالرغم من تلك الترتيبات الإنتقالية، لكن عوامل الاستقرار السياسي لم تكتمل، لأن من يمتلك السلطة يمتلك القوة، والأخير تكمن بيد المؤسسة العسكرية السودانية، المنقسمة بين جيشين، الأول الجيش بقيادة (البرهان)، والثاني (قوات الدعم السريع) بقيادة حميدتي، والأرقام تشير إلى كفة الجيش على قوات الدعم السريع من حيث القدرات والحجم، لذلك سعى (البرهان) الى هندسة المشهد السياسي بعد تسليم السلطة للمدنيين، وكذلك دمج قوات الدعم السريع تحت امرته، الأمر الذي دفع (حميدتي) الى اعلان الحرب، مما ادى الى تفاقم عوامل عدم الاستقرار والدخول في أزمة متجددة أثرت بتداعياتها على مستقبل السودان السياسي.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من كونها تسلط الضوء على مرحلة مفصلية من تأريخ السودان السياسي وذلك عبر تحليل أسباب تلازم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان منذ الاستقلال بشكل عام وبعد العام 2019 وإزاحة حكم الرئيس عمر البشر بشكل خاص، وتداعيات تلك المرحلة التي امتدت أثار بعض عوامل الاستقرار السياسي اليها، كما تمكن أهمية البحث من كونه يضع سيناريوهات مستقبلية لظاهرة عدم "الاستقرار السياسي" في السودان.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من إبراز تساؤل رئيس حول العوامل المانعة لتأسيس نظام حكم سياسي فاعل يخرج السودان من حالة الأزمة التي ظلت تتعاقب فيها الأنظمة الشمولية والثورات والمراحل الإنتقالية والحكم المدني بوتيرة تنتج نسقاً متكرراً يعيد فيه التاريخ نفسه دون عظة ولا عبرة تؤسس لقطيعة مع النظام السياسي القديم المأزوم برمته، وتؤسس للبديل المنشود الذي يخرج البلاد من دوامة عدم الاستقرار السياسي؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من إنَّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان بعد العام 2019 هي نتيجة لتلازم عوامل عديدة منها ما يتعلق بإرث التنازع وسوء التنمية ، وأُخرى تتعلق بإحتدام الصراع مبكراً بين العسكريين "وقوى الحرية والتغيير" بعد العام 2019 حول تشكيل وترتيبات إدارة المرحلة الإنتقالية، والتي أنتجت بروز مجموعة من الفاعلين غير المتجانسين (القوات المسلحة السودانية مع قوات الدعم السريع وقوى إعلان الحرية والتغيير)، ناهيك عن عدد كبير من الحركات والفصائل المسلحة، يرافقها مصالح وأجندات إقليمية ودولية قد فاقمت من عوامل عدم الاستقرار السياسي.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهج الوصف التحليلي من أجل وصف وتحليل ظاهرة الاستقرار السياسي وموانع الاستقرار، وكذلك على منهج التحليل النظمي المتمثل بنموذج (المدخلات والمخرجات) لتحليل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان بعد العام 2019، وكذلك على المنهج الإستشرافي المستقبلي من أجل رسم ملامح ورؤى مستقبلية لتطور أو تراجع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان.

مصطلحات الدراسة (*):

1_ الاستقرار السياسي: يمثل عملية التغّير التدريجي المنضبط فضلاً عن تضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام السياسي، وهو الإبتعاد عن استخدام الوسائل العنيفة من أجل تحقيق أغراض سياسية، وإنما عن ضرورة استخدام الأساليب الدستورية والقانونية في حل النزاعات، التي تتطلب قدرة ومرونة مُستجيبة للنظام السياسي على الإستجابة للمطالب النابعة من البيئة الداخلية والخارجية، إذ يتوقف استقرار النظام السياسي من عدمه على مدى انسجامه مع البيئة التي يوجد فيها، وبحكم هذا الترابط تتأثر "الاختيارات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية " بوصفها متطلبات رئيسة تمثل ركائز الاستقرار السياسي من عدمه.

2_ اللا استقرار السياسي (عدم الاستقرار السياسي): يمثل حالة من التغير السريع غير المنضبط يرافقه غالباً تزايد حالات العنف السياسي بُغية تحقيق أهداف سياسية، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص الشرعية اليت تترافق بلاد ادنى شك مع إنخفاض قدرات النظام السياسي في تلبية المطالب المشروعة"، كما إنَّ عدم الاستقرار السياسي يتمثل بعدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، ناهيك عن عجزه في إدارة الصراعات داخل المجتمع، مما يفقده ذلك السيطرة والتحكم، إذ يرافقها في الغاب استخدام العنف السياسي، مما يؤدي الى تناقص شرعيته وكفاءته ، وعليه، فإن وجود التناقض في داخل المجتمع مع قدرة النظام السياسي في التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار السياسي، لكن في المقابل، إنَّ الإخفاق في التحكم بالتناقضات يؤدي بلا أدنى شك الى حالة عدم الاستقرار سياسي.

في الواقع، إن حالات عدم الاستقرار والعديد من العوامل التي تم ذكرها ، تتطابق من متابعتنا لحالة السودان بعد العام 2019 ووقوعه في حالة عدم الاستقرار منذ استقلاله في عام 1956، نتيجة عوامل إرث الصراعات مروراً بعناصر ازمة (الفواعل في الحكم الإنتقالي) وصولاً الى حالة النزاعات المسلحة بين الجيش وقوات الدعم السريع، وهذا ما سنتطرق له تباعاً في المحاور الأتية.

أولاً_ إرث النزاعات وسوء التنمية في السودان وظاهرة عدم الاستقرار

إنّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده السودان منذ استقلاله لا يمكن اختزالها نتيجة النزاع حول السلطة، أو الصراع بين المركز والأطراف، أو حتى الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، وفي الواقع، لن تنتهي مسببات عدم الاستقرار بمجرد تغيير الأنظمة السياسية، مثلما لم يحسم بانفصال الجنوب في عام 2001، لأنه ناتج عن غياب المشروع الوطني ، الذي يؤسس الى بناء الدولة الوطنية في السودان، الذي لا يمكن ان ينجزه حزب واحد أو طبقة واحدة، أو تحالف أحزاب، وإنما يتطلب مساهمة الجميع وعدم إقصاء الآخرين، وجوهره التقاء

حراك المركز مع الأطراف من جهة، والتكامل بين المجتمع المدني والحركة السياسية من جهة اخرى يرافقه الإصلاح السياسي، والتنمية المستدامة[1].

لذلك فإن إعادة قراءة تأريخ السودان وتحليل الخلفيات التاريخية هي واحدة من الأمور ذات الاهمية البالغة في فهم جذور النزاعات التي تسبب بدخول السودان في عقود من عدم الاستقرار بطبيعتها المعقدة، وكذلك الاستقطاب السياسي الحاد الذي تنتجه مع استمرار العجز في استيعاب التنوع والتعدد بتركيبته المتشابكة، وهي نتيجة العديد من العوامل البنيوية، أبرزها الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، والصراعات والتخلف الاقتصادي، منها ما يتعلق بالإرث الاستعماري واخرى لتداعيات وآثار عميقة للحروب الأهلية في ظل افتقار السودان الى مؤسسات التنمية للازمة يرافقها انقسامات قبلية واجتماعية عميقة، وهذا ما يسمى ب"المأزق التاريخي وجدلية التركيب" الذي ظل يواجه الكيان السوداني، التي تسبّبت في عرقلة التوافق الوطني "بسبب النظرة المحدودة لمقوّمات الوطنية السودانية، وعجز النخبة عن خلق إطار جامع يحتوي كل أهل السودان"[2].

فمسائل "تعريف الهوية، واستيعاب التنوع المتعدد الأبعاد، والعلاقة بين الدين والدولة، وصراع المركز والأطراف، ولطائفية والقبلية، والصراع الأيديولوجي بين اليسار واليمين، التنازع على السلطة بين المدني والعسكري، تنافس الأجندة الأجنبية والإرادة الوطنية"، كل هذه الثنائيات المتصارعة في الحياة السياسية السودانية ظلت هي العامل الثابت لعقود في الجدل حول تشكيل مستقبل السودان، كما تكشف مدى الانقسام المستدام بين المكونات المختلفة في تصوراتها حول ما ينبغي أن تؤسس عليه الدولة الوطنية السودانية[3] . إذ تبقى مسألة الهوية الوطنية مثار الجدل الأبرز في بلد شديد التنوع في تركيبته الإثنية والثقافية والاجتماعية والدينية، وأدى الاخفاق في تعريف الهوية الوطنية المستوعبة إلى أن يفقد السودان وحدته الترابية واستعار القتال في الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في العام 1955، وأفضت في نهاية المطاف إلى انفصال جنوب السودان في العام 2011، بسبب عجز الطبقة السياسية على مدار سنوات الحكم الوطني في تقديم إجابة على هذا السؤال المركزي، واستسهال خيار تقرير المصير الذي قاد إلى تقسيم السودان[4].

في حين أضحى التنازع بين المركز والاطراف، كبعد آخر لمسألة الهوية المتنازعة، أدى الى تأجيج الحروب الأهلية واتساع نطاقها بتحوّل الاحتجاجات في الأطراف إلى تمرّد مسلّح ضد المركز النيلي العروبي الإسلامي المتهم بالسيطرة على السلطة والثروة منذ الاستقلال على حساب الهامش الغالب بإثنياته الأفريقية، ولم يقلص تقسيم السودان من عوامل عدم الاستقرار السياسي ، فقد كان الرهان أن التضحية بوحدة البلاد ستجلب السلام المستدام، ولكن سرعان ما تبينت الطبيعة المعقدة والمركبة لهذا الصراع حتى داخل الكيانين المنقسمين، فأعيد إنتاج الحرب في صراع داخلهما حول المفاهيم ذاتها[5].

لذلك فقد أسهمت العوامل التاريخية والاجتماعية والجغرافية في طبيعة ومدة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، التي تميزت بانقسام كبير بين الأغلبية العربية والمسلمة المستعربة في شمال ثلثي البلاد والمتخلفة نسبيًا والمأهولة بالسكان الأفارقة المصنفة حسب الدين، العرق والثقافة، وفي الواقع أن السودان مستقطب على طول الانقسام بين

الشمال والجنوب بالإضافة إلى انقسامات أخرى من الدرجة الثانية في جميع أنحاء البلاد على أسس قبلية وعرقية وإقليمية داخل شطري البلاد.[6]

ثم برزت جدلية "الحداثة" التي رفع لواءها الطبقات والجماعات الاجتماعية الحضرية، والنخب المثقفة، والجيش، والتجار، والمفارقة أن الدعوة للحداثة جاءت على حد سواء من المثقفين حاملي التوجه العلماني، والديني كذلك، لاسيما في الحزب الشيوعي السوداني، والحركة الإسلامية السودانية، ومجموعات وحركات منظمة آخرى، إذ لم يكن هذا الصراع بين القوى التقليدية والحداثية، مجرد جدال نظري، وإنما امتد ليؤدي دوراً حاسماً في تشكيل بنية الصراع على السلطة في السودان وشكّل طبيعة النظام السياسي خلال العقود السبعة الماضية منذ استقلال السودان والذي ادخل البلاد في عقود طويلة داخل معيقات عدم الاستقرار[7].

وعليه فإن المزيج من الانقسامات، وغياب الأنظمة السياسية الشاملة، والتخلف الاقتصادي قد أضحى أحد أسباب التمرد بدافع التظلم ضد الدولة، مما انتج عنفاً في نطاق واسع داخل المجتمع السوداني في ظل حالة التمايز الملحوظ بين الشمال والجنوب السودان، أو حتى الانقسامات الاجتماعية من الدرجة الثانية (التجزئة)، كما هو الحال في دارفور، الأمر الذي أشعل فتيل أعمال عنف طائفية واسعة النطاق وحرب أهلية شاملة، أدام زخمها وجود الإنقسامات العميقة التي سهلت بدورها عملية التجنيد وسمحت لحركات التمرد بحشد الدعم بين الجماعات العرقية، الذين يعانون من رؤى جماعية قوية بأنهم مهمشون من قبل النخب المسيطرة على الدولة. علاوة على ذلك، فإن التخلف الاقتصادي والحرمان قد ارتبط ارتباطًا وثيقًا بتلك الصراعات، بسبب وجود مجموعات كبيرة من الشباب غير المتعلمين، والشباب الأصحاء الذين يمثلون تكلفة الفرصة البديلة للسلام من جهة، وتداعيات تلك الصراعات بوصفها السبب المباشر لمعاناة إنسانية لا توصف، واقتصادية هائلة التدهور أثرت على متطلبات الاستقرار السياسي برمته من جهة اخرى، والذي كانت عواقبه وخيمة على سوء التنمية وبالشكل الأتي[8]:

1. الاخفاق في وضع وتنفيذ رؤية تنموية طويلة المدى بسبب العوامل عدم الاستقرار السياسي.
2. العواقب الضارة للديمقراطية السودانية الناشئة، بما في ذلك إنشاء الظروف المواتية للتدخلات المتكررة من قبل الجيش، والتي أضعفت وأزاحت في نهاية المطاف ثلاث ديمقراطيات مدنية منتخبة.
3. الخسائر في الأرواح وتشريد الأشخاص، وتدمير الأصول المادية والبيئية، وغيرها من الجوانب المختلفة للمعاناة والدمار الإنسانيين.
4. سوء تخصيص الموارد المادية والبشرية للأنشطة والأصول العسكرية.
5. اضطراب العلاقات السياسية والاقتصادية الخارجية للبلاد وتقلصها شرعية الدولة (نتيجة استبدادها وملفات انتهاك حقوق الانسان وتهم الإبادة الجماعية للمواطنين).
6. الكراهية الناتجة عن العنف، والتي قلصت الثقة بين افراد المجتمع من جهة، وما بين المجتمع والدولة السودانية من جهة أُخرى.

يمكننا القول، لقد توالى على حكم السودان منذ استقلاله نوعين من النظم، الأولى مثلتها ديمقراطيات غير مستقرة قصيرة العمر شديدة المركزية أخفقت في ايجاد بيئة ملاءمة للحكم الديمقراطي، والثانية أنظمة عسكرية طويلة أخفقت في معالجة الانقسام الرئيسي بين الشمال والجنوب وباتت احدى مسبباتها في ضوء ميولها الى اعتماد

القوة كوسيلة للصراع ، في ظل اداء سياسي سيئًا فيما يتعلق بالحكم الرشيد، ولم ينتج عن تلك الحقب مسارات فعالة لتعزيز التنمية العادلة والمستدامة، لذلك فإن المعيقات للاستقرار باتت احدى تحديات المرحلة اللاحقة التي بدأت بعد عام 2019 وازاحت حكم الرئيس الاسبق عمر البشير، وهذا ما سنتطرق له في المحور الأتي.

ثانياً_ شراكة الحكم الإنتقالي في السودان بعد عام 2019

انطلقت في أواخر عام 2018 موجات من الاحتجاجات السلمية احتجاجاً على سوء الأوضاع العامة وسط مطالب بإسقاط حكم الرئيس عمر البشير الذي حكم السودان مدة 30 عاماً، وبعد 4 أشهر من الإحتجاجات السلمية دون انقطاع وتحديداً في 11 نيسان عام 2019 قد نجح الحراك الشعبي من إزاحة حكم الرئيس عمر البشير الذي امتد 30 عاماً ، إذ أعلن الجيش وعلى لسان وزير الدفاع السوداني عوض محمد أحمد بن عوف "عزل البشير و"اقتلاع النظام" والتحفظ على البشير "في مكان آمن" وكذلك تعطيل الدستور وإعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة شهور وتشكيل مجلس عسكري بقيادته وتعيين الفريق كمال عبد المعروف نائباً له بُغية إدارة شؤون البلاد لمرحلة انتقالية مدتها عامان تجرى في نهايتها انتخابات[9].

لكن هذا الاعلان قد أثار ساحة الإعتصام من جديد، إذ رفضت الجماهير المنتفضة تكوين المجلس العسكري، في ضوء تحميل "ابن عوف وعبد المعروف" مسؤولية الانتهاكات وجرائم القتل ضد المتظاهرين السلميين، لانهم جزء من أعضاء اللجنة الأمنية التي شكلها البشير لمواجهة الاحتجاجات وتفكيكها في وقتها، لذلك وتحت ضغط الحشود استقال "ابن عوف" وحل المجلس العسكري، وأعلن عن تشكيل المجلس الإنتقالي برئاسة "الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان" المفتش العام للجيش حينها، الذي عين بدوره قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي» نائباً له، وكذلك عدداً من قادة الجيش أعضاء في المجلس الإنتقالي[10].

لقد افرز توقيت إزاحة الرئيس الاسبق "عمر البشير" من السلطة بعد ثلاثة عقود من الحكم الى بروز مجموعة من الفاعلين غير المتجانسين في إدارة البلاد للمرحلة الإنتقالية، إذ اتسمت خريطة القوى السياسية في السودان بعد العام 2019 بقدر كبير من التعقيد والتشابك، لكن هذا لا يمنع من رصد أربعة لاعبين رئيسيين اشتركوا في إدارة المرحلة الإنتقالية وهم كل من "المؤسسة العسكرية" المتمثلة ب"القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع" من جهة، والحكومة المدنية "بقيادة عبد الله حمدوك"، والفصائل المسلحة التي وقعت على "اتفاقية جوبا للسلام في أكتوبر من عام 2020" من جهة اخرى، وبهذا الصدد يمكن رصد أبرز ملامح واتفاقيات المرحلة الإنتقالية بما يأتي:

1_ التقاسم المؤسسي عبر اتفاق أب/ اغسطس عام 2019:

تولى المجلس العسكري الإنتقالي السلطة في السودان بعد ازاحة الرئيس الاسبق البشير في عام 2019، وعلى أثرها وبشكل مباشر بدأت عملية تفاوض شاقة بُغية إطلاق المرحلة الإنتقالية ، إذ تفاوض "المجلس العسكري الإنتقالي" مع العديد من الاطراف أبرزها الوفد الموحد الممثل لقوى الحرية والتغيير[*]، رافقتها جولات من المفاوضات مع بعض أعضاء هذه القوى بشكل منفرد سواء من خلال قنوات تفاوض جانبية بعيدة عن المفاوضات الرئيسية المتعثرة، كما انفتح المجلس العسكري على مقترحات الأحزاب السياسية من خارج "قوى الحرية والتغيير"

بعد العديد من الضغوطات الدولية التي عجلت من التوصل الى اتفاق لتقاسم السلطة جسدته "الوثيقة الدستورية للمرحلة الإنتقالية"، التي حملت عددًا من الملامح البارزة التي تكشف عن الطبيعة المعقدة للعملية التفاوضية، وما ارتبط بها من توازنات بين القوى والتيارات المختلفة[11].

إذ أقر الإتفاق العمل بموجب مرحلة انتقالية مطولة بعض الشيء، إذ تمتد إلى 39 شهر، تكون سلطات الحكم فيها عبر ثلاث مؤسسات بترتيب يشابه ذلك المعمول به في النظم البرلمانية، وتوزع فيها المناصب بين "المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير"، والمؤسسات الإنتقالية تشمل ما يأتي[12]:

أ. **المجلس السيادي:** الذي يمثل رأس الدولة السودانية ورمز وحدتها وسيادتها، ويتشكل من (11) عضوًا، يمثل خمسة منهم من أعضاء "المجلس العسكري الإنتقالي"، في حين الاعضاء الخمسة الآخرون يتمثلون من "قوى الحرية والتغيير"، بجانب عضو مدني يتم اختياره بالتوافق بين الجانبين.

ب. **مجلس الوزراء:** الذي يتكون من رئيس الوزراء الذي تختاره "قوى الحرية والتغيير"، يتولى تشكيل حكومة لا يتجاوز عدد الوزراء فيها من 20 وزير، وذلك من خلال ألية يتم من خلالها اختيار اسم من الأسماء الثلاثة التي تقترحها "قوى الحرية والتغيير" ، باستثناء "وزيري الدفاع والداخلية " فهما من اختيار الأعضاء العسكريون في "المجلس السيادي".

ج. **المجلس التشريعي:** الذي ينبغي ان لا يتجاوز (300) عضو ممثلين للمكونات السياسية والمجتمعية كافة ، على أن تحدد "قوى الحرية والتغيير" 67 % من الأعضاء المنتمين الى القوى الموقعة على إعلان الحرية والتغيير، في المقابل ان 33 % من المقاعد في المجلس التشريعي يختارهم الاعضاء العسكرين في المجلس السياسي من ضمن القوى السياسية والأحزاب خارج "قوى الحرية والتغيير" .

وإتساقاً مع ذلك، قد ورد في "الوثيقة الدستورية الإنتقالية" العديد من مهام المؤسسات الإنتقالية تنقسم بين مهام لتحقيق السلام منها ما يتعلق بإنهاء الحرب، وتحقيق السلام العادل ، فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية لمشكلات النزاع ، واتخاذ تدابير "تفضيلية مؤقتة" للمناطق المتأثرة بالحرب والأقل نموًّا، بجانب ذلك فقد ورت في تلك الوثيقة عدد من المهام التشريعية والقضائية تضمنت سن التشريعات المنظّمة لأداء مهام المرحلة الإنتقالية، مع إنشاء آليات للإعداد لوضع دستور دائم، مع عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل نهاية المرحلة الإنتقالية، يرافقها مواد دستورية من شأنها إلغاء القوانين التمييزية والمقيدة للحريات، فضلاً عن محاسبة من تقع عليهم جرائم متعلقة بحقوق الإنسان في السودان من بقايا النظام السابق، كما تضمنت تلك الوثيقة العديد من البرنامج الاقتصادية والاجتماعية فضلًا عن المهام المتعلقة بعلاقات السودان الخارجية والمتمثلة[13].

وعلى أثر تلك الوثيقة والإتفاقات وبعد شهر من المفاوضات تم تشكيل أول حكومة منذ عزل الرئيس الاسبق عمر البشير برئاسة السيد "عبد الله حمدوك" بموجب اتفاق تقاسم السلطة لمدة ثلاث سنوات تم توقيعه بين الجيش والأطراف المدنية وجماعات المعارضة. وفي الواقع وعلى الرغم من الخطوة المهمة الذي مثلته "الوثيقة الدستورية في المرحلة الإنتقالية"، لكن عملية تطبيق بعض بنودها قد واجه تحديات عدة، لعل أبرزها هو وجود حالة التنافر واختلاف الآراء في ادارة المرحلة الإنتقالية، ناهيك عن فقدان الثقة بين "اطراف الحكم"، رافقتها العديد من التحديات

بخصوص التفاوض مع "الحركات المسلحة / المليشيات"، وكذلك معرقلات أخرى تتعلق باستكمال المجلس التشريعي الإنتقالي، وكادت الأمور تتجه لطريق العنف لولا الوساطات الإقليمية والدولية.

2_ التقاسم الإثني عبر اتفاق جوبا للسلام في تِشْرِين الأول / أكتوبر 2020:

لقد شرعت مؤسسات الحكم الإنتقالي عقب توقيع اتفاق تقاسم السلطة الى عقد سلسلة من المفاوضات المطولة مع الحركات والفصائل المسلحة المتنوعة في عدة مدن سودانية وعلى رأسها العاصمة الخرطوم، وعدد من العواصم الإقليمية كجوبا والقاهرة وأديس أبابا، وفي" 31 أكتوبر" عام 2020 تم التوقيع النهائي على اتفاق السلام في السودان في "مدينة جوبا / عاصمة جنوب السودان" بين الحكومة الإنتقالية السودانية بعد العام 2019وما بين عدداً من الفصائل المسلحة [14].

وعلى أثر هذا الإتفاق قد شهدت السودان تغييرات سياسية متعددة، أبرزها حل مجلس الوزراء، ومن ثم تشكيل حكومة جديدة برئاسة (عبد الله حمدوك) ايضاً ووفق نظام المحاصصة الذي أقره الإتفاق، وبموجبه منحت الفصائل المسلحة (5) حقائب وزارية من أصل (25) حقيبة تضمنتها التشكيلة الوزارية الجديدة، وتسنم جبريل إبراهيم "قائد حركة العدل والمساواة" حقيبة المالية، كما تضمن الإتفاق اضافة ثلاثة أعضاء جدد ممثلين للحركات والفصائل المسلحة في مجلس السيادة الإنتقالي، الذين أدى كل منهم اليمين الدستوري في عام مارس 2021 وهم (مالك عقار والهادي إدريس والطاهر أبو بكر حجر)، كما تضمن الإتفاق تسميه (45) عضواً من أصل 300 عضو يشكلون المجلس التشريعي الإنتقالي[15].

كما تضمن الإتفاق إلغاء التقسيم الإداري القائم وفق نظام الولايات والشروع بتقسيم البلاد إلى ثمانية أقاليم، وكذلك تشكيل قوة المشتركة لحفظ الأمن في دارفور مناصفة بين الأجهزة الرسمية بما تضمه من "القوات المسلحة والدعم السريع والشرطة وما بين بين الفصائل المسلحة" بواقع (عشرة آلاف) عنصر لكل طرف، يرافقها مسار تقاسم الثروة لاسيما عوائد التعدين، فضلاً تشغيل صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من النزاعات عبر إطلاق صندوق سيادي جديد في السودان برصيد (7.5) مليار يخصص إنفاقه في 10 سنوات المقبلة لتلك المناطق[16].

وبالرغم من هذه الإتفاقية وتشكيل الحكومة الثانية بشكل توافقياً لكن في الواقع قد شهدت الساحة السوداني تصاعداً مطرداً منذ سبتمبر عام 2021، إذ لجأت القوى والاطراف الى الحشد والحشد المضاد، للمطالبة باستقالة حكومة عبد الله حمدوك من جهة، واحتشاد أنصار الحرية والتغيير في تظاهرات داعمة للحكومة من جهة أُخرى، الأمر الذي أدى لوقوع بعض المناوشات بين الطرفين، ترافقت هذه الازمة مع تآكل حاد في الاحتياطي السوداني من السلع الغذائية الأساسية والوقود ، والاضطرار الى اللجوء لبدائل غير عملية، مثل الاعتماد على مينائي السخنة في مصر وبنغازي في ليبيا، وكذلك والشحن البري من تشاد من أجل توريد السلع الأساسية بسبب استمرار مشكلة غلق مجلس "نظارات البجا"[(*)] لإقليم شرق السودان بموانئه البحرية والجوية وكذلك وطرقه الوطنية والدولية، ناهيك عن العديد من الأزمات التي أدخلت المرحلة الإنتقالية في السودان مرحلة جديدة في (25/ من أكتوبر عام 2021) منعطفاً جديداً بعدما قامت القوات المسلحة بإلقاء القبض على رئيس الوزراء "عبد الله حمدوك" وعدد أخر من الوزراء في الحكومة، أعقبها بعد ساعات كلمة مصورة "للفريق الأول عبد الفتاح البرهان" تضمنت الإعلان عن

سلسلة من الاجراءات كان أبرزها حل : مجلسي السيادة والوزراء وإعلان حالة الطوارئ، وإقالة حكام الولايات، والإعلان عن النية لتشكيل حكومة جديدة تقوم على الكفاءات[17].

وأدت تلك القرارات الى بروز انقسامات داخل النخبة السودانية داخل كل مكون من مكونات السلطة الإنتقالية، إذ ظهرت الخلافات داخل قوى "الحرية والتغيير" التي انقسمت إلى جبهتين، (تحالف الحرية والتغيير المجلس المركزي)، والتحالف الاخر هو "تحالف الحرية والتغيير الكتلة الديمقراطية"، في حين تنامى الطموح السياسي لقائد قوات الدعم السريع "حميدتى" عبر عدة مواقف قد اتخذها، منها انتقاده لقرارات البرهان فى أكتوبر 2021، وكذلك الاستعراضات المستمرة لقواته.

3_ الإتفاق الإطاري في الخامس من ديسمبر 2022:

وقع المكونان العسكري والمدني اتفاقاً برعاية الآلية الرباعية "بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والإمارات والمملكة العربية السعودية" ودعمت ذلك كل من "الأمم المتحدة والإيجاد والاتحاد الإفريقي" ، وفي الحقيقة، مثل هذا الإتفاق أشبه بمعالم خريطة طريق تمهد بدورها الى اتفاق نهائياً من أجل تشكيل حكومة تصريف أعمال حتى إجراء الانتخابات بعد 24 شهرا، وتضمن هذا الإتفاق 25 بنداً ومنها محاور أساسية تتعلق بتحقيق العدالة الإنتقالية، واخرى تتعلق بالإصلاح الأمني والعسكري، فضلاً مراجعة اتفاق السلام وتقييمه، وصولاً الى تفكيك نظام الإخوان، ومعالجة أزمة شرق السودان، كما كان من المفترض بموجب هذا الإتفاق تسليم السلطة الإنتقالية الى قوى وحركات مدنية بدون الشخصيات العسكرية، يرافقها دمج "قوات الدعم السريع وقوات الحركات المسلحة" ضمن المؤسسة العسكرية الموحدة [18].

لكن في الحقيقة، قد تأجل هذا الإتفاق نتيجة الأزمة الاقتصادية وغياب التمويل، ناهيك عما أثارته تلك الإتفاقية من جدلٍ وانقسام في الشارع السوداني، إذ اتهمت قوى الحرية والتغيير "الكتلة الديمقراطية"، جبهة "المجلس المركزي" بصياغة الإتفاق ما يمكنها من السيطرة على الحكومة من دون مشاركة باقي الأطراف ، كما أعطى الإتفاق قوات الدعم السريع وضعية مستقلة ، ومن هنا، عادت دوامة الانقسامات الى المربع صفر، إذ اشترطت المؤسسة العسكرية دمج قوات الدعم السريع في الجيش، ورهنت موافقتها النهائية بجدولة عملية الدمج خلال عامين، في المقابل طالبت قوات الدعم السريع أن تكون عملية الدمج خلال عشر سنوات[19]، وهذا ما جعل السودان يمر بدوامة جديدة من مراحل عدم الاستقرار يتكون عناصرها من أغلب شركاء المرحلة الإنتقالية وهذا ما سنتطرق له في المحور الاتي.

ثالثاً_ عناصر الأزمة السودانية بعد العام 2019.

ارتبطت الأزمة السياسية في السودان بعد العام 2019 على نحو عضوي بمستقبل المعادلات السياسية وفواعلها وعناصرها، التي كانت تهدف في أصل الحراك الشعبي الي تسليم المدنيين كامل السلطة، فضلاً عن تأسيس نظاماً ديمقراطياً بمفهومه الحداثي بُغية الإستجابة للتطور البنيوي للدولة السودانية، أي بمعنى بلورة عقد اجتماعي متفق عليه أساسه المواطنة المتساوية، لكن في الحقيقة، قد شهدت السودان أزمات متعدة بعد العام

2019 مما جعلها تعاني الكثير من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي الممتد منذ الاستقلال في عام 1956، وأبرز عناصر الازمة يمكن تحديدها بما يأتي:

1_ الأزمة الداخلية في المؤسسة العسكرية:

يعاني الجزء المؤسسي الرسمي من القوات المسلحة السودانية نفوذاً واسعاً لقوى الإسلام السياسي التي حكمت البلاد ل30 عاماً بموجب انقلاب عسكري، وهو ما أسهم في خدش مصداقيتها بخصوص قيادتها المرحلة الإنتقالية لعملية التحول الديمقراطي، ناهيك عن عما يواجه الجيش السوداني من وجود قوات موازية له ذات طابع ميليشاوي أسسها الرئيس الاسبق البشير تأسيساً قانونياً قبل إزاحته، وفي الحقيقة، إنَّ الواقع يشير بأن المؤسسة العسكرية السودانية تعاني أزمات عميقة أثرت بشكل أو بأخر على مؤشرات الاستقرار السياسي بعد العام 2019، وأبرز تلك الازمات هي ما يأتي[20]:

أ. **أزمة القيادة:** فرض "قائد قوات الدعم السريع" (حميدتي) حضوره على المشهد السياسي بعد إزاحة البشير بصورة مباشرة، إذ تولى منصب نائب رئيس "مجلس السيادة الإنتقالي" بعد التوقيع على "الوثيقة الدستورية الإنتقالية" في عام 2019، ومنذ ذلك التأريخ تنامت قدرات قواته العسكرية، فضلاً عن مكانته السياسية، وذلك في ظل ما شهدته تلك القوات من تزايد أعدادها وعدتها ونمط الإنتشار بما في ذلك العاصمة الخرطوم، بعد أن كان انتشارها او تأسيها بالأصل متركزاً على المناطق الحدودية، لذلك فقد شهد شهر يونيو من عام 2021 أزمةً متصاعدة بين (البرهان وحميدتي)على إثر إثارة الأول قضية توحيد الهيئات العسكرية تحت سيطرة القيادة العامة ، مقابل إعلان حميدتي بتشكيل قوة مشتركة لحسم الانفلات الأمني، وهو ما برز على الساحة زمة قيادة للقوات المسلحة انتقلت الى صدامات مسلحة بين القوتين (سنتطرق لتلك الحقبة لاحقاً).

ب. **أزمة السيطرة:** إذ تعددت المحاولات الانقلابية وحوادث التمرد منذ إزاحة الرئيس الاسبق البشير، وأخطر تلك المحاولات هي التي قام بها " رئيس الأركان" الفريق أول "هاشم عبد المطلب" في يوليو 2019، في حين تكررت حوادث التمرد مثل تمرد "هيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات"، وكذلك التمرد داخل قوات الدعم السريع في نوفمبر من عام 2020، ناهيك عن المحاولة الانقلابية التي قام بها بعض المنتسبين التابعين لسلاح المدرعات مدعومة ببعض العناصر من سلاح المظلات، وفي الواقع، تشير هذه الوقائع إلى غياب السيطرة على المستويات الوسطى والقاعدية داخل المؤسسة العسكرية، الأمر الذي انعكس سلبياً على الاستقرار داخل المؤسسة العسكرية السودانية بشكل خاص والبلاد بشكل عام.

2_ كفاءة نخب الانتقال والعلاقة بين الشريكين المدني والعسكري:

لقد أفرز الحراك الثوري بعد العام 2019 نوعين من النخب التي تصدت للعمل السياسي، المجموعة الاولى من النخب الذي ينتمون الى الأحزاب سياسية ذات الإتجاهات المتنوعة، أما المجموعة الثاني فهم النشطاء السياسيين من فئة الشباب المنتمين الى مشروع التغيير والتحول نحو الديمقراطية ذات الأُطر الثورية، وفي الواقع، إنَّ طول عهد الاستبداد الممتد 30 عاماً أسهم في افتقار هذه النخب للكفاءة والخبرة المطلوبة لقيادة المرحلة الإنتقالية، التي ترافقت مع تبايناً واضحاً في تقسيم الأحزاب السياسية وتشظيها من جانب، وحالة الشراهة للسلطة

من جانب أطراف حرموا منها طويلاً من الجانب الأخر، الأمر الذي أدى الى زعزعة من عملية الاستقرار السياسي، نتيجة تغلغل بعض القوى السياسي المحسوبة على النظام السابق[21].

في حين لاحت في الأفق توترات متصاعدة بين الشريكين المدني والعسكري داخل مؤسسات الحكم الإنتقالي وصلت الى المواجهة العلنية بين رئيس الوزراء أنذاك "عبد الله حمدوك" وبين بعض الأعضاء المدنيين في مجلس السيادة من جهة ، وبين الفريق أول "عبد الفتاح البرهان" والفريق أول محمد حمدان دقلو من جهة أُخرى. وكذلك ما بين الجهتين العسكرية والمدنية حول العديد من القضايا وأبرزها[22] :

أ. مستقبل "المرحلة الإنتقالية" التي ظلت تراوح بين التلويح بإحتمالية الإضطرار لإجراء انتخابات مبكرة، ومطالبات بمدّ المرحلة الإنتقالية لأربع سنوات.

ب. المسؤولية عن تردي الأوضاع العامة في البلاد من خلال اتهام العسكريين للقوى السياسية بعدم الإكتراث بمشكلات أفراد المجتمع، مقابل اتهام المدنيين للعسكريين بالعمل على نكوص مسار التحول الديموقراطي.

ج. الانقسام والتشظي وتبني مشروعات فردية والتهديد المباشر بحشد الأنصار والمؤيدين في الشارع، إذ تصاعدت لهجة بيانات قوى الحرية والتغيير بعد أن دعت فيه الشعب السوداني إلى النزول للشارع بحسب قولهم "لتفويت الفرصة على الانقلابيين وفلول النظام البائد"، مقابل دعوة قائد قوات الدعم السريع لنزول أنصاره العسكريين إلى الشارع وإخراج "شارع موازي".

3_ المليشيات والحركات المسلحة ومعضلة التحول نحو الديمقراطية:

كان من أبرز مخرجات اتفاق جوبا للسلام 2020 هو انخراط تحالف الجبهة الثورية الذي (يضم 7 من الميليشيات المسلحة في "دارفور وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان") كفصيل ثالث في ائتلاف الحكومة الإنتقالية، بيد أن عملية إدماج هذه الحركات (الميليشيات) قد اصطدمت بسلوك بعض قادتها الذي أعاق مسار التحول المدني الديمقراطي وبات أحد أسباب تنامي مقيدات الاستقرار السياسي، نتيجة لإتساع الفجوة بينها وبين القوى السياسية المدنية، مقابل التماهي مع توجهات القوى المناهضة للديمقراطية، والجدول (1) أدانه يبين أبرز الميليشيات والحركات والتنظيمات المسلحة في السودان.

الجدول رقم (1) الحركات والتنظيمات المسلحة في السودان

م	اسم الميليشيات	طبيعة التكوين	المنطقة الجغرافية
1	الجنجويد (الدعم السريع).	قبلية	دارفور
2	الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال بقيادة عبد العزيز الحلو	إثنية	جنوب كردفان
3	الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال بقيادة مالك عقار	إثنية	إقليم النيل الأزرق
4	جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور.	قبلية	دارفور

5	حركة تحرير السودان المجلس الإنتقالي بقيادة الهادي إدريس	قبلية	دارفور
6	تجمع "قوى التحرير بقيادة الطاهر حجر	قبلية	دارفور
7	حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل ابراهيم	قبلية	دارفور
8	جيش تحرير السودان بقيادة مني اركو مناوي	قبلية	دارفور
9	حركة تمازج بقيادة محمد علي قرشي	إثنية	دارفور/ كردفان
10	مؤتمر البجا التصحيحي بقيادة زينب كباشي	قبلية	شرق السودان
11	مؤتمر البجا المعارض بقيادة أسامة سعيد	قبلية	شرق السودان
12	الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة بقيادة الأمين داؤود	قبلية	شرق السودان
13	مؤتمر البجا المكتب القيادي برئاسة أبو محمد أبو أمنه	قبلية	شرق السودان
14	مؤتمر البجا القيادي برئاسة عبدالله موسى	قبلية	شرق السودان
15	مؤتمر البجا الكفاح المسلح بقيادة فكي علي أوهاج.	قبلية	شرق السودان
16	الحركة الشعبية شمال/ القوى الثورية	قومية	شرق السودان

المصدر/ أسامة أبوبكر، الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديمقراطي في السودان، مبادرة الإصلاح العربي، 2023، ص 3.

وفي الحقيقة، قد استغلت هذه الحركات المسلحة من وضع توزيع القوى المحتكرة للعنف في إبقاء قواتها المسلحة تحت أمرتها، فضلاً عن اكتسابها شرعية قانونية خاصة في المناطق التي تسيطر عليها، نتيجة تحولهم من برنامج إعادة الدمج والتسريح إلى ما يسمى بالقوات المشتركة لحماية المدنيين، في ظل تنامي القبلية العسكرية، لأنه تلك الجماعات المسلحة غالباً ما تتشكل على أساس المحسوبية والقرابة، مما قد يعزز من الصراعات ذات الطابع العرقي مستقبلاً ويقوض الاستقرار، نتيجة الابتعاد عن مقاربات الحلول المؤدية إلى احتكار المؤسسات الرسمية للعنف، وذلك بسبب البُنية الهيكلية للميليشيات القائمة على المحسوبية القبلية[23].

في حين أن البنية القبلية للميليشيات لا تتماشى مع دولة المواطنة والنظام الديمقراطي، لذا عمدت تلك الحركات إلى مهاجمة الأنشطة السياسية لقوى وأحزاب سياسية وأبدت قلقها من انفتاح المجال العام عقب توقيع اتفاقية جوبا للسلام، وذلك بتحشيد أعضائها لمهاجمة الندوات والفعاليات السياسية التي نظمتها القوى المدنية عقب الثورة خوفًا من تقلّص نفوذها وتآكله على المستوى المحلي[24]، لذلك فإن سلوك قادة الميليشيات ومصالحهم قد

عرضت مشروع الانتقال نحو الديمقراطية للتهديد، وباتت إحدى مسببات عدم الاستقرار السياسي بعد العام 2019 نتيجة عرقلتها بشكل أو باخر من تأسيس دولة المؤسسات وحكم القانون وتنظيم تداول السلطة المدني.

4_ الابعاد الخارجية المؤثرة على الانتقال الديمقراطي في السودان بعد العام 2019:

لا شك بأن الموقع الجيوسياسي للسودان قد تسبب له بمشاكل وتحديات عده، نظراً لما يمتلكه من شواطئ طويلة على البحر الأحمر، فضلاً عن كونه دولة ممر لنهر النيل، وكذلك توسطه بين دول مضطربة بين شرق إفريقيا وغربها تعاني من استفحال ظاهرة الإرهاب، وذلك ما جعل السودان محط اهتمام المحيطين الإقليمي والدولي بمجريات التحولات السياسية التي حدثت، لاسيما تحت مظلة حالة صراعية التي تشهدها المنطقة، ناهيك عما عقده الرئيس الاسبق (البشير) من التحالفات السياسية والعسكرية والتي شكلت بدورها إحدى المهددات الإقليمية للأمن القومي في السودان، منها تواجد القوات المسلحة السودانية في جمهورية اليمن تحت قيادة "التحالف السعودي– الإماراتي"، ومن زاوية أخرى، برز دور دول المحور "السعودي_ الإماراتي_ المصري" التي حرصت على إبعاد السودان عن المحور "التركي_ القطري" بوصفه الحاضنة السياسية لجماعة الاسلام السياسي[25].

إلى جانب ذلك، فإنَّ للجمهورية المصرية العربية أجنداتها الخاصة، والمتعلقة بتخوفها من قيام حكومة ديمقراطية قوية في السودان، لما قد تنعكس على الوجود المصري في مثلث حلايب تارة، أو بروز مواقف جديدة مساندة لإثيوبيا في مفاوضات سد النهضة تارة أُخرى، وأمام تلك المواقف، لم تتخدد دول المحور التركي/القطري خطوات ملحوظة تجاه تأييد التطورات السياسية في السودان، واتساقا مع تلك المواقف الدولية والاقليمية المتباينة، قد شاركت البعثة الأممية مع مجهودات كل من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد، وطرحت العديد من المبادرات المشتركة ضمت كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والسعودية والإمارات، وطبقاً للمعطيات السالفة الذكر، فقد تم تكوين أطر إقليمية ودولية مشتركة ومنفصلة احياناً من أجل ضبط التفاعلات السياسية السودانية المتعثرة، وكذلل الإسهام في خفض التوترات الأمنية الداخلية وربما الإقليمية، لكن في الحقيقة غنَّ تلك المواقف المتباينة والتدخلات المتعددة في الشأن السياسي السودان قد أضحت إحدى مسببات عدم الاستقرار السياسي بعد العام 2019[26].

وبإزاء تلك التحديات بدء من ارث الصراعات وسوء التنمية مروراً بعدم تجانس مكونات المرحلة الإنتقالية وضعف الكفاءة، ناهيك عن الأزمات الملحوظة في المؤسسة العسكرية وتواجد المليشيات المسلحة التي فاقمت من حالة التميز الاجتماعي، انعكست بشكل سلبياً على المشهد الإنتقالي برمته، وذلك من خلال تفاقم المشكلات بين العسكريين والمدنيين من جهة، و بين "الجيش السوداني وقوات الدعم السريع" من جهة أُخرى، مما اسفر ذلك عن حدوث ثلاثة انقلابات منذ عام 2019 ، التي قادت السودان من انقلاب إلى آخر في ظل صراع العسكر الذي أقصى المدنيين عن السلطة في نهاية المطاف، ثم برزت حرب التصريحات بين (البرهان وحميدتي) استمرت أشهر عديدة[27]، وبعد ذلك اندلعت في 15 نيسان عام 2023 اشتباكات خلَّفت سقوط مئات القتلى والمصابين وتوسعت إلى سائر المدن السودانية، وذلك ما جعل السودان ينزلق في فوضى عدم الاستقرار على المستويات المختلفة، الامر الذي جعل السودان نحو مستقبل مجهول، وهذا ما سنسعى الى رسمه في المحور الأتي.

رابعاً_ مستقبل الاستقرار السياسي في السودان

تسهم النظرة المستقبلية للأحداث بإيجاد تصورات تسهم بتحديد ملامح الرؤى المستقبلية للإشكالية موضوعة البحث وهي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان بعد العام 2019، وذلك من خلال رصد التحولات ضمن سياق زمني ومكاني معينين، يتخللها فهم وتحليل الواقع، وبناء عليه يتم الشروع برسم ملامح الرؤى المستقبلية، ومع ما يقارب عام من دخول المعارك بين الجيش السوداني وقوات الدعم واستمرار الاشتباكات بالأسلحة "الثقيلة والخفيفة والقصف المدفعي وقصف الطيران" التي خلفت الاف القتلى وملايين النازحين.

وكل ذلك في ظل غياب تام لحل الأزمة في الأفق المنظور، التي ترافقها أصرار الطرفين على تحقيق الانتصار وإيمان كل منهما بقدرته على سحق الطرف الآخر، وفي الواقع، تبدو مسألة إيجاد حل للأزمة بعيدة المنال، وفي ظل غياب رؤية واضحة لمستقبل المعارك في السودان، يمكننا استعراض بعض السيناريوهات لمستقبل الاستقرار السياسي، وهنا الجدير بالذكر، إنَّ عملية تتحقيق الاستقرار السياسي هي عملية طويلة وشاقة وبعيدة الأمد، لكن هذا لا يمنع من تقديم بعض المشاهد المستقبلية التي يمكن خلالها تدهور الأوضاع من جهة، أو تحقيق بعض من مؤشرات الاستقرار السياسي النسبية من جهة أُخرى، وكما يأتي:

1_ مشهد استمرار الحرب وانهيار مؤشرات الاستقرار السياسي برمته في السودان:

يفترض هذا المشهد استمرار الحرب لمدد أطول قد تؤدي إلى انهيار الدولة السودانية مع مؤشرات الاستقرار السياسي كافة، إذ يعد هذا المشهد هو الأسوأ، إذ لا منتصر فيه وذلك في ظل ما برز حديثاً بأن أن "الحروب حاليا لا تحسم سريعا"، كما هو الحال في آخرها وهي الحرب الروسية الأوكرانية" ويستند هذا المشهد الى ما يأتي[28]:

أ. يعد هذا المشهد ممكنا في ظل حضور الجيش السوداني في 18 ولاية سودانية في معسكرات تتوزع بمعظم المدن ويقدر عدد أفراد الجيش السوداني حوالي 105 آلاف جندي و85 جندي احتياط ، يقابله انتشار "قوات الدعم السريع"، التي تخوض بالفعل قتالا بجانب العاصمة في ولايات منطقة كردفان (شمال وغرب و جنوب)، وولايات دارفور الخمسة (شمال وشرق وغرب ووسط وجنوب)، التي تقدر اعدادهم بأكثر من 100 ألف مقاتل، وهذا العدد شبه المتوازن قد يؤدي الى استمرار الحرب.

ب. توسع المعارك وتحول الصراع إلى حرب أهلية في بلد هش يعاني من نزاعات قبلية بين مكوناته شرقا وغربا وجنوبا.

ج. أن طول أمد المعارك في الخرطوم يمكن أن يدفع بقوات الدعم السريع إلى محاولة تشتيت جهود الجيش السوداني، ومن ثم فتح بؤر للمعارك في ولايات تعد آمنة نسبيا.

د. إنَّ انتصار الجيش في الخرطوم لا يعني أن المعركة انتهت، وإنما من المحتمل أن يكون ذلك بداية لزحف الحرب إلى أطراف البلاد، استناداً الى تجارب سابقة من القتال بين الجيش وحركات التمرد في الولايات الطرفية، وفي المقابل، إنَّ انتصار الجيش على "الدعم السريع" في الخرطوم سيدفع الأخيرة إلى التوجه بقوة إلى دارفور التي تُعد مركز تأسيسها عام 2013، واستمرار المعارك في عقر دارها.

هـ. إنَّ انهيار الجيش في الخرطوم وسيطرة "الدعم السريع" على العاصمة لا يعني انتهاء الحرب ايضاً، بل من الممكن الانتقال الى حرب الولايات التي تنتشر في ولايات البلاد الـ18 وبتنظيم من 5 قيادات إقليمية: هي "القيادة المركزية في الخرطوم والشرقية في القضارف والغربية في الفاشر والوسطى في الأُبيّض والشمالية في شندي".

و. إنَّ استمرار الحرب وتدهور مؤشرات الاستقرار السياسي قد يؤدي الى المشهد الاكثر تشاؤماً وهو تقسيم السودان لاسيما في ظل واقع معقد شهده تأريخ السودان الحديث والواقع في أتون النزاعات الاهلية استمرت 40 عاما في جنوبه وغربه وشرقه، كما هو الحال في انفصال "جنوب السودان" عام 2011، كما أن استمرار الحرب قد تغري أطرافاً كثيرة بأن التقسيم هو الحل من أجل انتهاء النزاعات منذ سنوات في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق في ظل سيطرة حركات مسلحة على أراضٍ واسعة من تلك المناطق[29].

2_ مشهد التوصل الى اتفاق وقف القتال وتحقيق بعض مؤشرات الاستقرار السياسي:

يفترض هذا المشهد الإتفاق على وقف الحرب واستعادة التوافق الهش بصورة مؤقتة، وفي الواقع، ان واحدة من مرتكزات هذا المشهد هو وجود التفاعلات الخارجية كمتغير حاسم يستطيع استعادة التوافق بين الفرقاء السودانيين ولو بصورة مؤقتة، ويعد هذا المشهد هو المرجح لإنهاء الأزمة الحالية في ظل ما يُعانيه السودان من هشاشة وضعف هيكلي بفعل الوضع الاقتصادي المتدهور، ويتحقق هذا المشهد بالتدخل الخارجي، ويكون ذلك عبر الحوار، مع تقديم التنازلات لصالح المصلحة الوطنية، بموجبه تتنازل المؤسسة العسكرية على السلطة لصالح المدنيين من جهة، وتندمج "قوات الدعم السريع" مع المؤسسة العسكرية من جهة أُخرى، مع إمكانية لعب "حميدتي والبرهان" دوراً سياسياً في المستقبل السوداني، ويستند هذا المشهد على المعطيات الأتية[30]:

أ. يبقي احتمال اللجوء إلى المفاوضات بعد أن بينت الاشتباكات المسلحة أنَّ كسب القتال من أحد الطرفين يبدو صعباً نتيجة قدرة البرهان وحميدتي على خوض الحرب لممد طويلة، ممَّا قد يجعل التفكير بالهدنة والتفاوض أمراً قد يحدث في أي لحظة.

ب. قيام المجتمع الدولي والاتحاد الإفريقي ودول الجوار بالضغط على طرفي الصراع للجلوس إلى طاولة التفاوض وإيقاف القتال، إذ قادت المملكة السعودية مبادرة بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية بُغية رأب الصدع بين الجيش السوداني وقوات "الدعم السريع"، ونجحت في إتمام أكثر من هدنة ذات طابع انساني عقب استضافة اجتماعات بمدينة جدة، لكنها اخفقت ايجاد اتفاق كامل لوقف الاقتتال.

ج. مبادرة "المنظمة الحكومية الدولية للتنمية" في شرق إفريقيا "إيغاد" الى تشكيل لجنة رباعية لبحث إنهاء القتال ومعالجة الأزمة في السودان.

د. يمثل الحراك الشعبي أحد أدوات الضغط على طرفي الصراع من أجل إيقاف الحرب، وهو ما شهدته "مدن بورتسودان ومدني والقضارف" وقفات احتجاجية لوقف الحرب، وإذ يستند هذا المشهد على تنامي الجهد السياسي والشعبي وممارسة الضغط الشعبي بالتظاهر والاعتصامات في الولايات الآمنة لرفض استمرار الحرب بعد التدهور في المؤشرات الاقتصادية نتيجة الدماع والخسائر البشرية الكبيرة.

3_ مشهد تحقيق الاستقرار السياسي في السودان (المقترحات):

يفترض هذا المشهد تحقيق العديد من مؤشرات الاستقرار السياسي، وفي الواقع يمثل هذا المشهد أشبه بتبني مقترحات بناء على تحليل الواقع، إذ يشير الواقع بأن المجتمع السوداني قد أصر على اختيار الديمقراطية من دون سواها في مراحل تأريخية ممتدة من التظاهرات والحركات الثورية ، بدء من أكتوبر/تشرين الأول عام 1964 مروراً بأبريل/نيسان 1985عام ، وصولاً الى حراك عام 2019 الذي مثل الأوسع انتشارًا والاكثف مشاركة فضلاً عن كونه الأطول نَفَسًا رغم آلة القمع التي استخدمتها الانظمة السلطوية وأبرز افتراضات هذا المشهد أو **(المقترحات لتحقيق الاستقرار السياسي المنشود)** ما يأتي[31]:

أ. إنَّ تحقيق متطلبات الاستقرار السياسي يتطلب تهيئة المناخ السياسي لتأمين الانتقال السلس إلى الديمقراطية، وبهذا الصدد، تحتاج النخبة السياسية إلى "مراجعات كبرى"، والسعي لتأسيس قواعد جديدة لإدارة الحراك بعيدًا عن الممارسات السابقة التي قدَّمت المصالح الأيديولوجية على المصالح الوطنية، ومن تلك المراجعات أو الجدليات هي ثنائية الحداثة والتقليد، والشيوعيين والإسلاميين، والشريعة الإسلامية والعلمانية.

ب. ضرورة إعادة صياغة البنية الدستورية على أسُس ديمقراطية من اجل تأسيس حكم مدنياً ديمقراطياً مستقراً.

ج. ممارسة الأحزاب السياسية السودانية النقد الذاتي المؤسسي لها، وذلك لترسيخ الالتزام بقيم الممارسة الديمقراطية في إدارة صراعاتها الداخلية ووضع معايير أخلاقية ضابطة للأولويات العليا، يرافقها مراجعة علاقات الأحزاب الأفقية مع بعضها البعض في إطار التنافس الديمقراطية بعيداً عن استخدام العنف.

د. إيجاد آليات لتعزيز الوحدة الوطنية والاجماع الوطني لاسيما في القضايا الوطنية الكبرى مثل نوع النظام والفيدرالية ودور الدين وغيرها، فضلاً عن توسيع المشاركة الشعبية وتمكين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية وقادة الحراك الشعبي الاخير في عام 2019.

هـ. ضمان كفاءة الأداء التنفيذي لمؤسسات الدولة بُغية أداء وظائفها في ظل الواقع المعقد الذي خلَّفته العديد من الانظمة السلطوية في السودان.

و. ضرورة توحيد المؤسسة العسكرية وفق رؤية واضحة يتخللها استخدام أليات نزع السلاح خارج اطار الدولة السودانية، يرافقها أليات دمج أو تسريح للمقاتلين السابقين، فضلاً عن تأطير العلاقة بين دور الجيش في النظام المدني المنتظر، وذلك يستلزم تفعيل فصل السلطات وتعزيز استقلالية المؤسسة القضائية.

الخاتمة:

إنّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده السودان منذ استقلاله لا يمكن اختزالها نتيجة النزاع حول السلطة، أو الصراع بين المركز والأطراف، أو حتى الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، وفي الواقع، لن تنتهي مسببات عدم الاستقرار بمجرد تغيير الأنظمة السياسية، مثلما لم يحسم بانفصال الجنوب في عام 2001، لأنه ناتج عن غياب المشروع الوطني ، الذي يؤسس الى بناء الدولة الوطنية في السودان، إذ أسهمت العوامل التاريخية والاجتماعية والجغرافية في طبيعة ومدة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

وفي الحقيقة، لقد توالى على حكم السودان منذ استقلاله نوعين من الأنظمة، الأولى مثلتها ديمقراطيات غير مستقرة قصيرة العمر شديدة المركزية أخفقت في ايجاد بيئة ملاءمة للحكم الديمقراطي، والثانية أنظمة عسكرية

طويلة أخفقت في معالجة الانقسام الرئيسي بين الشمال والجنوب وباتت احدى مسبباتها في ضوء ميولها الى اعتماد القوة كوسيلة للصراع ، في ظل الاداء السياسي سيئًا للغاية فيما يتعلق بالحكم الرشيد، ولم ينتج عن تلك الحقب مسارات فعالة لتعزيز التنمية العادلة والمستدامة، لذلك فإن تلك المعيقات للاستقرار باتت احدى تحديات المرحلة اللاحقة التي بدأت بعد عام 2019 وازاحت حكم الرئيس الاسبق عمر البشير، الذي افرز توقيت إزاحته من السلطة بعد ثلاثة عقود من الحكم الى بروز مجموعة من الفاعلين غير المتجانسين في إدارة البلاد للمرحلة الإنتقالية، إذ اتسمت خريطة القوى السياسية في السودان بعد العام 2019 بقدر كبير من التعقيد والتشابك.

يمكننا القول، إنَّ عدم الاستقرار السياسي في السودان بعد العام 2019 قد ارتبط على نحو عضوي بمستقبل المعادلات السياسية وفواعلها وعناصرها، التي كانت تهدف في أصل الحراك الشعبي الي تسليم المدنيين كامل السلطة، فضلاً عن تأسيس نظاماً ديمقراطياً بمفهومه الحداثي بُغية الاستجابة للتطور البنيوي للدولة السودانية، أي بمعنى بلورة عقد اجتماعي متفق عليه أساسه المواطنة المتساوية، لكن في الحقيقة، قد شهدت السودان أزمات متعدة بعد العام 2019 مما جعلها تعاني الكثير من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي الممتد منذ الاستقلال في عام 1956.

وبإزاء تلك التحديات بدء من ارث الصراعات وسوء التنمية مروراً بعدم تجانس مكونات المرحلة الإنتقالية وضعف الكفاءة، ناهيك عن الأزمات الملحوظة في المؤسسة العسكرية وتواجد المليشيات المسلحة التي فاقمت من حالة التميز الاجتماعي، انعكست بشكل سلبياً على المشهد الإنتقالي برمته، وذلك من خلال تفاقم المشكلات بين العسكريين والمدنيين من جهة، و بين "الجيش السوداني" وقوات الدعم السريع من جهة أُخرى، مما اسفر ذلك عن حدوث ثلاثة انقلابات منذ عام 2019 ، التي قادت السودان من انقلاب إلى آخر في ظل صراع العسكر الذي أقصى المدنيين عن السلطة في نهاية المطاف، ثم برزت حرب التصريحات بين (البرهان وحميدتي) استمرت أشهر عديدة، وبعد ذلك اندلعت في 15 نيسان عام 2023 اشتباكات خلَّفت سقوط مئات القتلى والمصابين وتوسعت إلى سائر المدن السودانية، وذلك ما جعل السودان ينزلق في فوضى عدم الاستقرار على المستويات المختلفة، الامر الذي جعل السودان نحو مستقبل مجهول.

المراجع والمصادر:

*** للمزيد حول الاستقرار وعدم الاستقرار ومتطلباته ينظر كل من:**

أ. "كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا_ دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر"، 2012.

ب. محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند (دراسة مقارنة) ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، العدد (1)، كلية العلوم السياسية والإعلام / جامعة الجزائر، 2001.

ج. "صاموئيل هنتغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ط1، ترجمة: فلو عبود، دار الساقي، بيروت، "1993.

د. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

1 Bormann, N-C. and Elbadawi, The Juba Power-Sharing Peace Agreement: Will It Promote Peace and Democratic Transition in Sudan? ERF Working Paper No. 1490, Economic Research Forum, Cairo, Egypt, October.I. (2021), p 12.

2الرشيد رمضان سعد الله، أثر الإثنية على النزاعات القبلية في أفريقيا: دراسة حالة السودان – دارفور نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، 2008، ص 52.

3محمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد والهوية ، دار عزة للنشر، الخرطوم، 2006، ص 356.

4أحمد سليمان بكر، حالة عدم الاستقرار السياس ي في السودان ما بين الديمقراطية والسلطوية الشمولية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد (5)، العدد (17)، المركز الديمقراطي العربي- برلين، 2022، ص 89.

5 مجموعة باحثين، قراءات في التجربة السودانية_ الحراك السوداني الثالث، ورقة عمل قدمت في المؤتمر "الشباب والمشاركة السياسية الصيغ، الأشكال، والتحديات"، مركز القدس للدراسات ، 2022 ، الاردن-عمّان، ص 4_5

6عبده مختار موسى، واقع الحركة الإسلامية ومستقبل الديمقراطية في السودان، مجلة المستقبل العربي، السنة 38، العدد 441 2015، ص 93.

7أحمد سليمان بكر، مصدر سبق ذكره، ص 93.

8 Acemoglu, D. and Robinson, . Building Inclusive States: A Simple Framework, in Ralph Chami, Raphael Espinoza and Peter Montiel (editors). Macroeconomic Policy in Fragile States. Chapter 2: Oxford University Press.J. (2020), p 126.

9ينظر: 2019 عام لن ينساه السودانيون... قصة ثورة أطاحت أعتى ديكتاتورية، مقال منشور في صحيفة الشرق الاوسط، 6 ديسمبر 2023 ، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة : 2023/12/7
https://aawsat.com/home/article

10خالد عبد العزيز، رئيس المجلس العسكري بالسودان يستقيل بعد يوم من الإطاحة بالبشير، خبر لوكالة (رويترز)، متاح على الموقع الأتي: تاريخ المشاهدة 2023/12/7
https://www.reuters.com/article/sudan-politics-ab1-idARAKCN1RO0WI/

* تم إعلان الحرية والتغيير في ديسمبر من عام 2018 على أثر إنشاء اربعة مكونات رئيسية له، هم كل من: تجمع المهنيين السودانيين، وقوى نداء السودان، وتحالف قوى الإجماع الوطني، والتجمع الاتحادي المعارض، إذ مثل هذا التشكيل مظلة جامعة لكل معارضي الرئيس البشير على نحو جمع في ثنياها الاحزاب التقليدية مع اليسارية وكذلك التنظيمات المدنية مع بعض الفصائل المسلحة. للمزيد ينظر: كمال محمد جاه الله الخضر، السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة ، مركز الملك فيصل للبحوث والدارسات الإسلامية، جدة، 2019، ص 14_22

11 أحمد الشورى أبو زيد، الانتقال التفاوضي في السودان_ الظروف والملابسات وتحديات المستقبل"، مجلة السياسة والاقتصاد ، المجلد 9 ، العدد 8، كلية السياسة والاقتصاد _جامعة بني سويف، 2020، ص 14.

12 ينظر في هذا الصدد، "الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية" في السودان لعام 2019، المواد 6 و9و15 تباعاً.

13للمزيد ينظر: "الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية" في السودان لعام 2019، المواد (7، 10، ، 14، 23، 24).

14حمدي عبدالرحمن، تقاسم السلطة: هل يؤدي اتفاق جوبا للسلام إلى سودان جديد؟، المركز العراقي الافريقي للدراسات الاستراتيجية، 2020، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2023/12/8 https://bit.ly/3zBSh0y

15 بنظر: أعضاء مجلس السيادة الجدد يؤدون اليمين الدستوري، صحيفة اليوم السابع، مارس/ 2021، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2023/12/8 /https://www.youm7.com

16 ينظر: اتفاق جوبا لسلام السودان بين حكومة السودان الانتقالية واطراف العملية السلمية، الباب الثاني اتفاق سلام مسار دارفور، الفصول (2،1، 8)

* مجلس نظارات البجا هو كيان سياسي حزبي يضم في أغلبيته أفراد من قبائل البجا في شرق السودان، إذ أعلنت اللجنة السياسية للمجلس نفسها حكومة مؤقتة في شرق السودان، وذلك رفضا منها لما تصفه بمماطلة الخرطوم في تنفيذ مطالبها بتخصيص منبر لمناقشة قضايا الشرق بدل اتفاق جوبا للسلام. للمزيد عم مجلس البجا، ينظر: شمس الهدى إبراهيم، دارفور المؤامرة الكبرى، شركة مطابع السودان، السودان، 2011، ص 19_22.

17للمزيد ينظر: احمد امل محمد، تقاسم السلطة الشامل وأثره على الإنتقال السياسي في السودان، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد (15)، العدد (14)، جامعة بني سويف، 2022، ص 545_547.

18 ينظر: احمد امبابي، أزمة السودان وإشكالية الانتقال السياسي، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية_ مؤسسة الاهرام، 2023، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2023/12/10https://www.siyassa.org.eg/News/18555.aspx

19المصدر نفسه.

20 Anne-Laure Mahé, "The Security Apparatus and The Political Transition in Sudan", IRSEM Research Papers, No. 78 (Paris: Military Institution, September 2020), p,42.

21ينظر: اماني الطويل، الانتقال السياسي في السودان.. سيناريوها مقلقة، مقال منشور، مركز الاهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، 2023، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2023/12/11
https://acpss.ahram.org.eg/News/17846.aspx

22 للمزيد ينظر: الأزمة السياسية في السودان ومآلات المرحلة الانتقالية، وحدة دراسات شمال أفريقيا والساحل، مركز الامارات للسياسات، 2022، متاح على الرابط الاتي: تاريخ المشاهدة 2023/12/11.
https://epc.ae/ar/details/featured/alazmat-alsiyasiat-fi-alsuwdan-wamalat-almarhalat-alaintiqalia#_edn7

23أسامة أبوبكر، الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديمقراطي في السودان، مبادرة الإصلاح العربي، 2023،ص 5.

24المصدر نفسه، ص 6.

25همسة فحطان خميس، "الاستدلال السياسي وبناء الأمن السياسي في السودان" بعد عام 2019، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 29، جامعة تكريت، 2022، ص 250.

26صلاح خليل، ابعاد مختلفة للأزمة في السودان، قضايا وتحليلات – قضايا وتفاعلات عربية وإقليمية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز 2020، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2023/12/11
https://acpss.ahram.org.eg/News/17559.aspx

27للمزيد حول اسباب الخلافات ونتائج اعمال العنف ينظر: على سعدي عبد الزهرة، السودان ضحية حميدتي والبرهان، تقدير موقف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2023.

وكذلك عبد العزيز عليوي العيساويّ، انهيار تقاسم السلطة في السودان صراع العسكر يشعل فتيل القتال، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023.

28ينظر: عادل عبد الرحيم، أحلاها مر.. 6 سيناريوهات لمستقبل المعارك في السودان، ورقة بحثية منشورة على وكالة الاناضول، 2023، متاح على الرابط الاتي: تاريخ المشاهدة 2023/12/13 https://www.aa.com.tr/ar

29على سعدي عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص 13.

30ينظر: عادل عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره، ص 4. وكذلك على سعدي عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص 14.

31بتصرف من الباحث استناداً الى: أحمد إبراهيم أبوشوك و صلاح الدين الزين محمد، الانتقال الديمقراطي في السودان (2019 – 2022)، مجلة لباب، العدد (6)، مركز الجزيرة للدراسات ، 2020، ص 12_14.